

## قواعد الأصول ومعاقد الفضول لصفي الدين الحنبلي 23

صالح السندي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم ببارك عليه رسوله. نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين. اللهم اغفر بن شيخنا به يا رب العالمين قال صفي الدين الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه قواعد الأصول - 00:00:00

الوقت ثم ذكر أن المخصصات تسعه ثم ذكر منها والمفهوم كخروج معلومة بقوله في سائمة الغنم الزكاة من قوله في اربعين شاة. احسنت ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره - 00:00:18

نعز بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهدى الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا الله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان نبينا محمدا عبده ورسوله - 00:00:39

صلى الله عليه وعلى الله واصحابه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فهذا هو المخصص الخامس من مخصصات العموم ومر بنا من قبل اربعة قال الحس والعقل والاجماع والنصل الخاص احسنت - 00:00:57

المفهوم هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق هكذا عرفه الاصوليون ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق وينقسم الى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة مراد المؤلف رحمه الله - 00:01:31

كلا هذين المفهومين مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة اما مفهوم الموافقة فهو الذي يسمى ايضا بفتحي الخطاب او بتبنبيه الخطاب وهو اثبات الحكم او اثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه اثبات حكم المنطوق به - 00:02:07

للمسكوت عنه بطريق الاولوية او بطريق التساوي بطريق الاولوية او بطريق التساوي يمثل لهذا اعني تخصيص العموم بمفهوم الموافقة حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه لي الواجد ظلم - 00:02:43

يحل عرضه وعقوبته لي الواجد ليه يعني مماطلته فاذا كان المدين مماطل مع كونه واجدا يعني عنده قدرة على السداد عنده مال لكنه يماطل صاحب المال اخبر النبي صلى الله عليه وسلم - 00:03:16

ان هذا الفعل يعني المماطلة يحل عرض المدين وعقوبته بمعنى يجوز لصاحب المال ان يتكلم فيه فيقول فلان ظلمني فلان اخذ مالي فلان فعل كذا فهذا مما يجوز له لانه ظالم - 00:03:46

ويجوز ان يتكلم فيه لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته ايضا هذا مما يبيح عقوبته لمن بيده الامر صاحب السلطة يجوز وقد يتعين ان يعاقب هذا المماطل حتى يؤدي ما عليه - 00:04:13

والشاهد اننا اذا نظرنا في هذا الحديث وجدنا فيه عموما لي الواجد فاي واجد ماطل فانه تحل عقوبته تحل عقوبته ويحل ايضا الطعن فيه فلا غيبة له من هذا الجانب - 00:04:40

لكن خص هذا العموم بمفهوم الموافقة من قوله تعالى فلا تقل لهم اف ولا تنهرهما بمعنى لو كان المدين هو الوالد هل يجوز للولد ان يستحل من عرضه او ان يعاقبه - 00:05:04

لأنه مماطل لو نظرنا الى العموم لقلنا ان الوالد يدخل ايضا في ماذا في هذا فيجوز لولده ان يتكلم فيه ويقول ابي ظلمني ولا امكن ايضا ان يرفع فيه الى المسؤولين - 00:05:29

حتى يعاقبوه لكن اذا نظرنا الى قول الله تعالى فلا تقل لهم اف ولا تنهرهما فاذا كان مجرد التألف نهى الله سبحانه وتعالى عنه يعني نهى الولد عنه فكيف بالطعن فيه والعيب والهمز واللمز - 00:05:49

او ما هو اشد من ذلك وهو العقوبة مفهوم الموافقة من هذه الاية يدل على ان غير التألف ايضا منهى عنه بل بطريق الاولى ليس

كذلك اذا كان لا يجوز التألف فالعقوبة من باب - 00:06:15

من باب اولى وبالتالي خص العموم بحديث الواجب بمفهوم الموافقة من فلا تقل لهما طف وبالتالي لا يجوز للولد ان يستحل عرض ابيه او يعاقبه بناء على هذا التخصيص واضح - 00:06:34

بل الصحيح في هذه المسألة انه لا يجوز له ذلك بل لا تجوز له المطالبة اصلا بالدين ان اعطاء الاب الحمد لله والا فانه لا تجوز له المطالبة على ما عليه كثير - 00:07:01

من اهل العلم لحديث النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيك الشاهد ان مفهوم الموافقة خصصنا خصصنا به عموم الحديث السالف وعلى كل حال مفهوم الموافقة نقل بعض الاصوليين الاتفاق - 00:07:18

على انه مما يخص به العموم اما النوع الثاني من المفهومين فهو الذي مثل المؤلف رحمة الله له وهو مفهوم المخالفة ويسمى ايضا عند الاوصليين دليل الخطاب والغالب انه اذا اطلق المفهوم عند الاوصليين فانه المراد - 00:07:40

الغالب ان الاوصليين اذا اطلقو المفهوم وكذلك الغالب عند كثير من الفقهاء انهم اذا قاموا اذا قالوا المفهوم من هذه الاية او المفهوم من هذا الحديث فانما يريدون مفهوم المخالفة غالبا اذا اطلقت كلمة المفهوم فالمراد - 00:08:08

هذا النوع وهو اثبات نقىض الحكم اثبات نقىطي حكم المنطوق به للمسكوت عنه اثبات نقىض حكم المنطوق به للمسكوت عنه ويمكن ان نمثل لهذا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم - 00:08:31

اذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث مفهوم المخالفة من هذا الحديث هو انه اذا كان دون القلتين ماذا يحمل الخبث وبالتالي خص كثير من اهل العلم هذا بهذا المفهوم - 00:08:55

عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجزه شيء حديث عام كل ماء فهو طهور لا ينجزه شيء الا اذا غالب عليه في لونه او طعمه او رائحته هذا محل اجماع - 00:09:20

لكن تبقى مسألة انه اذا لاقى نجاسة لم تغير شيئا من اوصافه فهل يجوز التطهر به لعموم قوله الماء طهور لا ينجزه شيء او الامر بخلاف ذلك ذهب طائفة من اهل العلم الى - 00:09:43

انه اذا لاقى الماء نجاسة لم تغير شيئا من اوصافه وكان قلتين فاكثر فانه لا يؤثر الماء طهور لا ينجزه شيء اما ان كان دون قلتين فانهم خصوا عموم حديث الماء طهور لا ينجزه شيء بماذا - 00:10:04

بمفهوم المخالفة من حديث اذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث وعلى كل حال نحن قد اشرنا مرات الى ان بحثنا اصولي لا فقهى وبالتالي فان المقصود من التمثيل ليس تحقيق القول في ماذا - 00:10:28

الامثلة انما المقصود هو مجرد تقريب الفهم استيعاب المسألة الاصولية والشأن لا يعترض المثال اذ قد كفى الفرد والاحتمال ولذلك ربما نورد امثلة يكون فيها منازعة وخلافات وترجيحات متفاوتة عند اهل العلم - 00:10:52

مثل المؤلف لهذا ايضا بقوله كخروج المعلومة يعني الشاة التي يعرفها صاحبها وليس سائمة ترعى في المرعى يطلقها صاحبها فترى وانما هو الذي يتكلف اطعامها فهل فيها زكاة - 00:11:16

اذا نظرنا الى عموم حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كل اربعين شاة اذا اخذنا بها هذا العموم فاننا نقول كل الشياه ماذا يلزم فيها الزكاة كل ما بلغ - 00:11:39

اذا كلما بلغت عند الناس اشياء اربعين فان عليهم ان يخرجوا من كل اربعين شاته وبالتالي معلومة كانت او سائمة لكن نظرنا في قول النبي صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم الزكاة - 00:11:58

في سائمة الغنم مفهوم المخالفة وهو اثبات نقىض حكم المنطوق للمسكوت عنه فان هذا يقتضي ان غير السائم لها حكم اخر وهو عدم الزكاة تأمل معنى قال النبي صلى الله عليه وسلم - 00:12:19

في سائمة الغنم الزكاة لماذا ذكر السائم هنا لماذا لان الحكم متعلق بماذا؟ بها. والا كان ذكرها لغوا وكلام النبي صلى الله عليه وسلم يisan عن اللغو. فهو بين لنا ان سائمة الغنم هي التي يجب فيها الزكاة - 00:12:40

وبالتالي ما مفهوم المخالفة من هذا الحديث ها ان غير السائمة وهي المعلومة لا زكاة فيها وبالتالي مفهوم المخالفة هذا اخذناه وعرضناه على حديث في كل اربعين شاة فكانت النتيجة - [00:13:03](#)

ان خصينا هذا الحديث بمفهوم المخالفة من الحديث الآخر وهذا الذي اراده المؤلف رحمة الله وكل من يثبت اه العمل او صحة الاجز بمفهوم المخالفة من الاصوليين فانه يقول بتخصيص العموم به - [00:13:25](#)

ومن لا يقول انه حجة فانه لا يخصص به اذا هذه المسألة مبنية على مسألة ثبوت آ صحة الاحتياج بمفهوم المخالفة وهذا الذي عليه الجمهور. الجمهور على ان مفهوم مفهوم المخالفة يؤخذ - [00:13:48](#)

به وبالتالي فيصح التخصيص به والله تعالى اعلم. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله وفعله صلى الله عليه وسلم وفعله صلى الله عليه وسلم طائفه من الاصوليين لا تذكر هذا المخصص - [00:14:10](#)

وهو المخصص السادس بترتيب كلام المؤلف رحمة الله لاماذا لا يذكرونه لان اهل السنة لان اهل الاصل يذكرون قبل ذلك ماذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنته تشمل ماذا - [00:14:32](#)

القول والفعل والتقرير فهم يكتفون بذلك ماذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم. وبعضهم كالمؤلف يزيد الامر تفصيلا فعمل النبي صلى الله عليه وسلم يخصص قوله بلا شك من امثلة ذلك - [00:14:54](#)

ان الله تعالى قال بشأن المرأة الحائض ولا تقربوهنها حتى يطرنها النبي صلى الله عليه وسلم نهى الله سبحانه وتعالى عن قربان المرأة الحائض وهذا يشمل قربانها بجماع - [00:15:15](#)

او حتى ب المباشرة بعناء وتقبيل وضم وما الى ذلك والايota بينة في ذلك. قال ماذا ولا تقربوهنها حتى يطرنها لكن وجدنا في فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يخصص هذا العموم - [00:15:39](#)

الا وهو ما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم انه كان يباشر ازواجه في حديث عائشة رضي الله عنها انه كان يأمرها ستتزر ثم يباشرها والمباشرة الاستمتاع بما دون الوطأ - [00:16:02](#)

يعني بما اه لا يصل الى حد الوطء في الفرج وبالتالي فان هذه الاية ولا تقربوهن مخصصة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبالتالي يجوز المباشرة للحائض ولا يجوز ماذا - [00:16:21](#)

الجماع هكذا نفهم هذه الاية اذا ضممناها الى الحديث فيكون الحديث مخصصا لعموم الاية كذلك من امثلة تخصيص العموم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - [00:16:44](#)

بغير ما حديث من نهيء عن استقبال القبلة او استدبارها ببول او غائط يعني ليس لك ان تستقبل القبلة عند قضاء حاجتك وليس لك ايضا ان تستدبرها ولكن جاء وفي الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما - [00:17:07](#)

انه رقى على بيت حفصة فلاحظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقضي حاجته مستدبرا الكعبة مستقبلا الشام قال العلماء هذا او قال طائفه من العلماء فعل النبي صلى الله عليه وسلم هنا - [00:17:29](#)

يدل على تخصيص حكم قضاء الحاجة في البنيان من عموم نهيء صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة او استدبارها عند البول او الغائط. بمعنى دل فعل النبي صلى الله عليه وسلم على ان هذا الاستقبال او الاستدبار في البنيان - [00:17:51](#)

يعني ليس في البرليس في الصحراء انما في البيوت بداخل الابنية يجوز لك ان تستقبل القبلة او ان تستدبرها لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم - [00:18:12](#)

ليخالف فعله قوله الا لان ذلك جائز يعني الصورة التي كان فيها الفعل جائزة ومستثنة من ماذا من عموم قوله صلى الله عليه وسلم والمقصود اذا ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم - [00:18:32](#)

دل على تخصيص هذه الصورة من عموم نهيء عن استقبال القبلة ببول او غائط فيجوز في البنيان استقبال القبلة او استدبارها والله تعالى اعلم. نعم قال رحمة الله وتقريره ايضا هذا هو المخصص السابع - [00:18:54](#)

ادا اقر النبي صلى الله عليه وسلم احدا على امر فان هذا يدل على انه ليس بمنكر وليس بمحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر

على باطل لا يسكت عن انكار المنكر - 00:19:17

وبالتالي فيستدل بسکوت النبي صلی الله علیه وسلم على سکوته عن الانکار على ان هذا الفعل الذي سکت عنه ليس بمحرم ولا منکر من امثلة التخصیص بذلك ان النبي صلی الله علیه وسلم - 00:19:33

قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس هذا الحديث فيه عموم النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر الى ان تطلع الشمس بل الى ان ترتفع قيد رمح ولكن وجدنا النبي صلی الله علیه وسلم - 00:20:00

اقر الصحابي الذي قضى سنة الفجر بعد صلاة الفجر رأى النبي صلی الله علیه وسلم احد الصحابة يصلی ركعتين بعد صلاة الفجر فقال الفجر اربعاء فاخبره الصحابي بعذرها وهو انه ما صلی سنة الفجر فاحب ان يقضيها الان - 00:20:22

فسكت عنه النبي صلی الله علیه وسلم على اي شيء يدل اقراره صلی الله علیه وسلم هذا؟ وعدم انکاره عليه يدل على جواز آن يقضي الانسان سنة الفجر بعد صلاة الفجر. وبالتالي فيكون هذا الاقرار - 00:20:48

ها مخصوصا لعموم نهيه صلی الله علیه وسلم عن الصلاة بعد صلاة الفجر. نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله وقول الصحابي ان كان حجة قال وقول الصحابي ان كان حجة - 00:21:09

المؤلف رحمة الله ما خاض في هذا المقام في تفصيل القول في حجية قول الصحابي وانما علق كون قول الصحابي حجة على ثبوت كون قول الصحابي مخصوصا على كونه حجة فمتي ما قلنا ان قول الصحابي - 00:21:30

حججة ويستدل به وبالتالي نقول انه ماذا يخص به عموم الآيات والاحاديث. وممتى ما قلنا انه ليس بحججة وبالتالي لا يخص به لانه لا يمكن ان تخصيص ما هو حجة بغير - 00:21:54

بغير حجة لابد ان تخصيص بحججه لان هذا التخصيص فيه اخراج بعض الافراد التي تناولها اللفظ العام عنان يتناولها الحكم وبالتالي لابد ان يكون هذا عن دليل وعن حجة وبالتالي فمتى ما قلنا ان قول الصحابي حجة - 00:22:15

جاز التخصيص به وان قلنا انه ليس كذلك لم يجوز التخصيص به. والموضع موضع خلاف بين الاصوليين لكن تتبه الى اننا لا نريد في هذه الصورة ما اذا قال صحابي - 00:22:36

قولا واقره بقية الاصحاب بعد ان انتشر يعني قال الصحابي قولوا وانتشر او كان الغالب على الظن انتشاره ولم يذكر فان هذا اجماع او اجماع سکوت وهو حجة ولا نريد ايضا قول الصحابي الذي عارضه غيره - 00:22:54

لانه اذا قال صحابي قولوا وعرضه صحابي اخر فخالفه فان قوله ليس بحججه انما نريد القول الذي قاله ولم يعلم انه انتشر ولم يعلم ان احدا عارضه هذا هو محل البحث - 00:23:18

عند الاوصليين هل يمكن ان تخصيص به عموم اية او حديث او لا من اهل العلم من قال نعم ومن اهل العلم من قال لا ومنهم كشیخ الاسلام ابن تیمیة رحمة الله - 00:23:37

من ذهب الى انه ان علم ان الصحابي اطلع على الدليل العام قال بخلافه في سورة معينة فانه يخص به العموم وممتى لم يعلم ذلك فانه يتوقف ولا يخص العموم به - 00:23:55

فهمنا هذه اذا علمنا ان الصحابي اطلع على الدليل الذي يثبت العموم من کلام النبي صلی الله علیه وسلم ثم عدل عن الاخذ بالعموم الى تخصیص بعض السور فانه يكون بذلك مخصوصة. قوله مخصوصة. يكون قوله مخصوصة. لم - 00:24:20

قال لان الصحابي وهو عدل لا يمكن ان يخالف عموم قوله النبي صلی الله علیه وسلم الا لحجۃ ودليل وبالتالي فاننا نعتبر قوله مخصوصا وان کنا لا ندری هل اطلع على الحديث العام او لم يطلع - 00:24:48

فما يدرینا؟ ربما لو انه اطلع على هذا الحديث العام لترك قوله ورجع عنه الى الحديث فلما كان الامر حینئذ محتملا قالوا انه آآ لا يمكن ان تخصيص به ويمكن ان نمثل - 00:25:10

للتحصیص بقول الصحابي حديث النبي صلی الله علیه وسلم في البخاري وغيره ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقۃ يعني ليس على الانسان زکاة في آآ عبده الذي يملکه ولا كذلك في فرسه - 00:25:33

الذى يملكه ثبت عن ابن عباس بأسناد صحيح كما قال الحافظ ابن حجر رحمة الله انه خص هذا الحكم ب الفرس التي يغزى عليها وبالتالي التي لا يغزى عليها يرى ماذا - 00:25:58

ان فيها الزكاة انما خص هذا الحديث الفرس التي يغزى عليها فهي التي عفي عن الزكاة فيها وبالتالي فاذا طبقنا آه هذه المسألة الوصولية على هذه الصورة الفقهية فمن قال ان قول الصحابي يخص - 00:26:22

آه العموم فانه يقول ان حديث النبي صلى الله عليه وسلم ها هنا هو خاص بماذا بالفرس التي يغزى عليها التي يجاهد آه في سبيل الله عليها واما ما عداها فانه يلزم فيها الزكاة - 00:26:49

وعلى كل حال القول بان اجتهاد الصحابي حجة يمكن ان تقدم على عموم الایة والحديث قول من الصعوبة بمكان فيبقى احتمال ان الصحابي اجتهد وهو ليس معصوما في اجتهاده والنصل العام من الایة او الحديث - 00:27:08

كلام معصوم وبالتالي لا ينبغي ان يتتجاوز هذا العموم وان يقدم عليه غيره الا بحجة واضحة قول الصحابي اعدل الاقوال انه مما يستأنس به وليس مما يستدل به اللهم الا في الاحوال المتفق - 00:27:33

على ان قوله فيها حجة اذا قال قولا مما لا يقال الا عن توقيف يعني لا يقال بطريق الاجتهاد او اشتهر ولم ينكر؟ نعم هو حينئذ حجة ولديل لكن اذا كان عن اجتهاد - 00:27:59

ان القول بان قول الصحابي بحجة ويخص به العموم اه فيه نظر والله تعالى اعلم. نعم قال رحمة الله وقياس نص خاص في قول ابي بكر والقاضي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين - 00:28:17

وقالوا ابن شاق الله وجماعة من الفقهاء شقلاء ابن شاقلة بسكون القاف وقال ابن ساق لا سكن القهوة شاقلة نعم احسن الله اليكم وقال ابن شاق لا وجماعة من الفقهاء لا يخص - 00:28:40

فقال قوم بالجلي دون الخفي وخصوص به عيسى ابن ابان العامة المخصوص. وحكي عن ابي حنيفة احسنت هذا هو المخصوص التاسع والأخير وهو تخصيص العموم بالقياس وسيأتي معنا ان شاء الله - 00:29:01

آه مبحث خاص بالقياس نفصل القول فيه ان شاء الله لكن المقصود ان المؤلف رحمة الله بين ان في التخصيص بالقياس اربعة اقوال عند الاصوليين القول الاول هو ان القياس مخصص - 00:29:19

للعموم مطلقا والقول الثاني انه ليس مختصا للعموم مطلقا والقول الثالث التفصيل من جهة يرحمك الله انه يخص القياس الجلي دون الخفي والرابع التفصيل من جهة انه يخص العام الذي خص بغير القياس - 00:29:50

ولا يخص بالقياس العموم الذي لم يخص من قبل يعني الذي لم يدخله التخصيص وتفصيل ذلك انه قال رحمة الله وقياس نص خاص مثل ذلك قياس العبد على الامة في تشطير الحد - 00:30:23

يعنى الله سبحانه وتعالى قال في شأن الامة والاماء فان اتينا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب اذا قول الله جل وعلا الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهم كم - 00:30:52

مئة جلد اذا اخذنا هذه الایة مع قوله فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب ماذا ينتج انه ان زنت الامة فعلينا ان نجلدها كم؟ خمسين الان هذا من تخصيص ماذا؟ بماذا - 00:31:14

ها نعم تخصيص القرآن بالقرآن. طيب وهذا مر بنا في درس امس طيب ماذا عن العبد الذكر الایة كانت تتكلم عن ماذا عن الامة ولم تتكلم عن ولم تتكلم عن العبد يعني الذكر - 00:31:35

هل يخص ام لا قال العلماء نعم نخص عموم قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلد بالقياس على الامة في تشطير ماذا في تشطير الحد لم؟ قالوا لجامع الرق في كل - 00:31:58

لم خصت الامة في هذا الحكم؟ ما هي العلة ها كونها امة وهذه العلة تنسحب ايضا على الا الذكر على العبد وبالتالي كما انا ننصف ونشطر الحد على الامة فاننا ايضا ماذا - 00:32:20

نشطر ونصف الحد على العبد وبالتالي فنقول ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهم مئة جلد نقول نخصبه بماذا

بالقياس اي قياس العبد على الامة بجامع الرق. طيب هذا قال به طائفة من الاصوليين -

00:32:43

قال في قول ابي بكر من ابو بكر عبدالعزيز المعروف بماذا بغلام الخلال المعروف بغلام الخلال احد ائمه الحنابلة قال والقاضي من القاضي يا سيكو من الذي يقضي - 00:33:14

في المحكمة القاضي ابو يعلى الحنبلي اذا اطلق عند الحنابلة فالغالب انهم يريدون بالقاضي من ابو يعلى الحنبلي طيب قال والقاضي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين. الحقيقة ان هذا قول الاكثر - 00:33:39

الاكثر على اطلاق ان القياس يخص به العموم قالوا لان حكم القياس حكم النص الذي ابني عليه القياس. يعني القياس استند الى ماذا الى نص خاص صح ولا لا وبالتالي فان حكم هذا القياس حكم - 00:34:02

حكم الاصل او المستند الذي استند اليه. وبالتالي فان فيه من القوة ما يسمح بتخصيص العموم فيه من القوة ما يسمح بتخصيص العموم القول الثاني في المسألة وهو الذي قال به ابن شاقلة - 00:34:27

وجماعة من الفقهاء لا يخص يعني لا يخص العموم بالقياس. وان شئت فقل لا يخص يعني القياس لا يخص العموم ذهب هؤلاء الى هذا القول لأنهم رأوا ان النص اصل - 00:34:48

والقياس فرع فإذا خصينا النص بالقياس قدمنا الفرع على الاصل ولا يجوز تقديم الفرع على الاصل هكذا قالوا علروا قولهم بهذا.

قالوا النص ماذا اصل والقياس فرع وبالتالي اذا خصينا العموم بالقياس فاننا نكون ماذا - 00:35:12

قدمنا الفرع على الاصل وهذا خلف ليس لنا ان نفعل ذلك لكن هذا القول او هذا التعلييل فيه نظر حقيقة ان انه ليس المراد هنا الكلام بالعموم بان القياس - 00:35:45

آآ فرع وان النص هو الاصل انما نقول ان القياس انما هو آآ مبني على نص خاص قوي وهذا النص الخاص القوي ليس فرعا للعموم الذي هو اضعف من النص الخاص - 00:36:07

وبالتالي كون القياس قد ابني على دليل خاص قوي اعطاه من القوة بحيث انه يمكن ان يخصص به العام الذي ضعف عنان يكون عاما محفوظا فهذا التعليم الذي ذكروه ليس بتلك القوة - 00:36:32

القول الثالث ولم ينسبه لاحد قال وقال قوم بالجلي دون الخفي وهذا مما اختاره الطوفي كما في مختصره وكما شرحه لشرحه على مختصر الروضة وقال به ايضا غيره من الاصوليين - 00:36:56

قالوا بالتفصيل القياس الجلي هو الذي نخص به العموم والقياس الخفي اضعف من ان نخص به العموم لكن ما هو الفرق بين القياس الجلي والقياس الخفي ؟ هذا مما اختلفوا فيه وذكروا فيه اقوالا - 00:37:16

تفاصيل القول كما ذكرت لك في القياس واقسام القياس هذا كله يحتاج الى بحث اه مفرد سياتي ان شاء الله في محله لكن عموما مما قيل في التفريق قالوا قياس العلة قياس جليل. وقياس الشبه - 00:37:35

قياس الخفي وبالتالي فاننا نخص بقياس العلة ولا نخص بقياس الشبه بقياس العلة يعني ان تكون العلة ظاهرة بينة من الحكم الذي جاء في النص مثل آآ تحريم الخمر بعلة - 00:37:53

الاسكار في قياس عليه ان نبيت يقادس عليه النبي اذا كان يسكر. والعلة في هذا ظاهرة وهي الاسكار. هذا قياس علة اما قياس الشبه ويسمى ايضا قياس غبة الشبه فهو ان يتزداد الفرع بين اصلين فاكثر فيلحق باكثرهما - 00:38:15

شبعا يعني العبد اذا يعني قتل خطأ هل نلحقه بي اه السلعة يعني يكون فيه قيمته او نلحقه اه الحر باعتبار الادمية فيكون فيه نصف الدية هذا محل بحث عند - 00:38:38

العلماء هذا من امثلة القياس الخفي وهو قياس الشبه وقيل ما انتفى فيه الفارق بوضوح وذلك مثل مثلا نفي او نهي النبي صلى الله عليه وسلم القاضي عنان يقضي وهو غضبان - 00:39:04

فلا فرق بين الغضب وبين شدة الجوع او الالم في الحكم بانتفاء الفارق لان المقصود في هذا هو ماذا انه حينما يقضي وهو

غضبان فانه اه مظنة الوقوع بالخطأ ولا فرق حينئذ بين الغضب وبين - 00:39:29

شدة الجوع او شدة الالم او شدة العطش على كل حال خذها الان مجملة والتفصيل ان شاء الله في محله. متى ما كان القياس جليا صحة تخصيص به ومتى كان خفيا لم يصح - 00:39:52

التخصيص به القول الرابع وهو الذي ذهب اليه عيسى ابن ابان من الحنفية من علماء الحنفية وحكي ايظا هذا القول عن ابي حنيفة امام المذهب وهو انه يخصص بالقياس العام المخصوص - 00:40:07

يعني العام المخصوص بغير القياس بمعنى اذا كان هناك عام دليل عام دخله التخصيص خص باية او حديث قالوا هذا العام قد ضعف لو اخذنا سابقا ان العام الذي يدخله التخصيص - 00:40:29

دخول التخصيص فيه ماذا؟ يضعف ماذا عمومه وبالتالي اذا كان هناك عموم خص بغير هذا القياس فاننا نجوز ماذا ان نخصصه بقياسه. واما اذا كان العموم محفوظا ما دخله التخصيص فليس لنا - 00:40:55

ان نخصصه بقياسه واضح والاقوال على كل حال في هذه المسألة اكثر اه مما ذكر المؤلف بعض العلماء يرى ان العمومة في القرآن لا يخص بالقياس والعموم في السنة يخص بالقياس - 00:41:16

وبعضهم توقف في المسألة وعلى كل حال الذي يظهر والله اعلم انه اذا كان القياس قياسا مستجمعة شروطه قياسا آآ جليا وليس خفيا وهو ما ذهب اليه الطوفي الذي يظهر والله تعالى اعلم - 00:41:37

انه اه يصح آآ التخصيص به وبالتالي فمن المسائل المعاصرة الان مسألة اه الارز هل يدخله آآ حكم الربا قياسا على البر لان البر مما يجري فيه الربا فهل نقيس عليه الارز ايضا بجامع الكيل او بجامع الكيل والطعم - 00:42:00

فنخصص به عموم قول الله تعالى واحل الله البيع ام لا؟ الذي يظهر والله اعلم ان القياس ها هنا قياس جلي وبالتالي فان اه الحكم حينئذ يكون بتخصيص هذا العموم فيجري - 00:42:31

آآ في الارز آآ حكم البر والشعير المنصوص عليه والله تعالى اعلم. على كل حال هذه المسائل يا ايها الاخوة ليست من قبيل كما يقولون الرياضيات واحد زائد واحد يساوي اثنين - 00:42:51

خذ هذه القواعد وهذه المسائل الوصولة وفهمها. لكن عند التطبيق الامر ليس بهذه السهولة بل الامر يحتاج الى مزيد من التأمل والنظر والجمع بين الدالة تقديم بعضها على بعض عند التعارض يحتاج الى فقه دقيق - 00:43:11

الامر ليس بسهولة بمكان انما خذ هذه القواعد فقواعد عامة فما لكن عند التطبيق تحتاج الى كثير من الترير واذكر ان شيخ الاسلام ابن تيمية لما تعرض الى التخصيص بالمفهوم - 00:43:31

نبه الى ان هذا الموضع يخطئ فيه كثير من الناس يعني تحديد المفهوم الذي يخص به وان تكون الدالة فيه قوية بحيث يمكن ان تخصص به عموما ترفع او تستثنى بعض الافراد - 00:43:47

من حكم جاء فيه اية او حديث حقيقة انه امر يحتاج الى تأمل كثير كذلك ابن دقيق العيد نبه الى هذه المسألة في شرحه على عمدة الاحكام جهة ان كثيرا يخطئ في هذا المقام - 00:44:09

وهو التخصيص بالمفهوم وبالتالي فان فهم هذه القواعد الرسولية من الادوات التي يحتاجها الفقيه وطالب علم الفقه ولكن التطبيق يحتاج الى قدر كبير من الترير والتأمل والجمع بين اطراف النصوص حتى يصل الانسان الى حكم - 00:44:26

صحيح والله تعالى اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان - 00:44:46